

على كون الغسل فرضاً بالمحيط عند انقطاعه قوله تعالى ولا تقربوه  
 حتى يطهرن بالتشديد اي يغتسلن وشبه الاستدلال بالآية  
 حواصة الله تعالى منع الزوج من الوثوق قبل الاغتسال ونحن نعلم  
 ان اولها حقه بقوله تعالى فأنكروا فلو لم يكن الاغتسال لكان  
 كما منع من حقه ولانه لما منع من القربان الى غاية الاغتسال  
 حرم عليها التمكن ضرراً شراً انقطع الدم وجب عليها التمكن  
 اناطله منها لثبوت حقه حال الانقطاع وهي لا تتوصل اليه  
 الا بالاغتسال وما لا يتوصل اليه فامة الياجيب الابه <sup>بوجوبه</sup>  
 واذا وجب الغسل فبما دون العشرة وجب عشرين انصافاً بدلالة  
 التقى لانه وجوب الغسل باعتبار الزوج عن المحيض وقد ورد  
 ثمة كذا قالوا قولهم والنكاح وهو الدم الخارج عقيب الولادة  
 تزوان وجوب الاغتسال بالنكاح ثابت بالاجماع ولانه اقرب  
 من المحيض اذ هو ثابت بنقل السكبان بخلاف المحيض بل وجوب

بعد الولادة

بعد الولادة لا يتوقف على السكبان عند الجعينة قال  
 في القائل لولدت ولم تره صاحب عليها الغسل عند الامام  
 لا عند صاحبته قوله انما كان التقيد بما في اللغة تارة يطابق  
 ويراد به التقيد الذي يستقون في الامر يقال جازت نفسه  
 بنى فلان ونفذ امره في جمعهم الذين ينفرون في الامر كذا  
 في الصحاح ويقال في الغسلين لا يصح لهم لانه في العبر ولا  
 في التغيير وتارة يطلق ويراد به نفس التقيد والزوج الى امر  
 من الامور ومخاض صاحب التهاية لفظ قوله الهداية الا ان يكون  
 التغيير علاناً حيث قال اي الا ان يكون للزوج اللرب عاتان غير  
 القوم في الامر او الى التضريراً او تقديراً الى خروجه الى هنا لفظ  
 التهاية ثم انما يكون التغيير علاناً اذا احتج الى جميع المسلمين  
 بانهم العدو وخرج عن مقامهم من كان بقومهم من المسلمين  
 اولهم يعبروا الى اثم تكلموا ولم يجاهدوا فيهم بلهم كذا

Copyrighted by King Saud University